

Distr.: General  
6 October 2017  
Arabic  
Original: English



الدورة الثانية والسبعون  
البند ٨٠ من جدول الأعمال

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره  
وزيادة تفهمه  
تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٩/٧١. وهو يغطي تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه في عام ٢٠١٧، فضلاً عن المبادئ التوجيهية والتوصيات من أجل تنفيذ البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والآثار الإدارية والمالية ذات الصلة.



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - مقدمة
٣	.....	ثانيا - تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٧
٣	.....	ألف - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي
٤	.....	باء - الدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي
٨	.....	جيم - مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي
٩	.....	دال - المواد التدريبية في مجال القانون الدولي
١٠	.....	هاء - النشر المكتبي
١١	.....	واو - النشر
١١	.....	زاي - زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار
١١	.....	ثالثا - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
١٢	.....	رابعا - الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة
١٢	.....	ألف - خلال عام ٢٠١٧
١٣	.....	باء - خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
١٤	.....	خامسا - اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
١٤	.....	ألف - العضوية
١٤	.....	باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الثانية والخمسين
١٦	.....	المرفق - المواقع الشبكية التي تتعدها شعبة التدوين

## أولا - مقدمة

١ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٩/٧١، للأمين العام بأن يضطلع، في عام ٢٠١٧، بالأنشطة المحددة في تقريره عن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/71/432)، الذي قُدِّم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين. وفي الفقرة ٢٧ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن تنفيذ البرنامج في عام ٢٠١٧ وأن يقدم، عقب إجراء مشاورات مع اللجنة الاستشارية المعنية بالبرنامج، توصيات تتعلق بالبرنامج في السنوات التالية.

٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات بشأن تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٧، وكذلك الأنشطة المقررة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ والآثار الإدارية والمالية ذات الصلة.

## ثانيا - تنفيذ برنامج المساعدة خلال عام ٢٠١٧

٣ - تضطلع شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة بمسؤولية تنفيذ برنامج المساعدة<sup>(١)</sup>. وتؤدي الشعبة وظائف متنوعة مثل إعداد تقارير الأمين العام وتقديم الخدمات إلى اللجنة الاستشارية واللجنة السادسة في ما يتعلق ببند جدول الأعمال ذي الصلة. وتتولى الشعبة أيضا إدارة الموقع الشبكي للبرنامج.

## ألف - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي

٤ - يوفر برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي تدريباً شاملاً يقدمه أكاديميون ومهنيون دوليون من ذوي المؤهلات العالية من مختلف المناطق والنظم القانونية إلى المحامين من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة في إطار برنامج المساعدة<sup>(٢)</sup>. ويحضر الزملاء دورة القانون الدولي العام التي تنظمها أكاديمية القانون الدولي في لاهاي وحلقات دراسية تنظمها شعبة التدوين وتشمل مجموعة واسعة من المواضيع الأساسية المتعلقة بالقانون الدولي. ويجري أيضاً ترتيب زيارات دراسية للمشاركين.

٥ - وعقد برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في لاهاي في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. ووقع الاختيار على ما مجموعه ٢١ من الزملاء (٧ رجال و ١٤ امرأة) للمشاركة في البرنامج<sup>(٣)</sup>، الذي تُظَم باللغة الإنكليزية.

(١) للحصول على معلومات عن الأنشطة الأخرى لمكتب الشؤون القانونية، انظر الوثائق A/72/10 و A/72/17 و A/72/74 والموقع الشبكي لقسم المعاهدات (<https://treaties.un.org>).

(٢) منذ عام ٢٠١٠، تولت شعبة التدوين تنظيم برنامج الزمالات في لاهاي، وذلك كإجراء ضروري لتحقيق وفورات من شأنها أن تزيد من عدد الزمالات المقدمة من خلال الميزانية العادية (انظر A/65/514، الفقرة ١٢).

(٣) ورد أكثر من ٤٥٠ طلباً من ١٠٤ من الدول الأعضاء للحصول على ٢١ من الزمالات (بما في ذلك ١٤٩ من أفريقيا، و ١١٠ من آسيا والمحيط الهادئ، و ٢٨ من أوروبا الشرقية، و ١٥٤ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وكان المشاركون في برنامج الزمالات من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، وأفغانستان، وألبانيا، وباراغواي، والبرازيل، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وسيراليون، والصين، والعراق، وغيانا، وفيجي، وكوبا، وكينيا، وليسوتو، ومصر، وملديف، ونيبال. وشمل المشاركون محامين عامليين لصالح مختلف المكاتب الحكومية (وزارات الخارجية والعدل، فضلا عن البرلمان) والمؤسسات الأكاديمية.

٦ - وشملت محاضرات أكاديمية لاهاي (بالترتيب الزمني): "كيف تعمل القوانين في النظام القانوني الدولي: القيام بشيء وحشد الآخرين للقيام به" (محاضرة افتتاحية) (ج. كومباكو، أستاذ فخري في جامعة باريس الثانية باتيون - أساس)؛ و "إنشاء القواعد في عالم متلون" (دورة عامة) (إ. براون ويس، أستاذ في جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة)؛ و "توفير الحماية الدولية للأشخاص الضعفاء في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان" (س. بيراكيس، أستاذ فخري في جامعة باتيون، أثينا)؛ و "المعاهدات وتطبيقاتها" (ج. نولته، أستاذ في جامعة هبولت، برلين، وعضو لجنة القانون الدولي)؛ و "نظام التعويضات في الاجتهادات القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان" (ف. نوفاك، أستاذ في جامعة البابوية الكاثوليكية في بيرو)؛ و "الجزءات الاقتصادية التي أُخذت قرارات بتطبيقها وتم تنفيذها خارج الأمم المتحدة" (ج. م. توفينان، أستاذ في جامعة باريس نانتر)؛ و "التعويض عن الضرر البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية: ممارسات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات" (م. كزاري، الرئيس التنفيذي السابق للجنة الأمم المتحدة للتعويضات)؛ و "أفعال الدولة في إطار قانون المسؤولية: إعادة تقييم" (أ. كانيهارا، أستاذ في جامعة صوفيا، طوكيو).

٧ - وتضمنت الحلقات الدراسية التي نظمتها شعبة التدوين (بالترتيب الزمني): "مدخل إلى القانون الدولي" (م. كوهين، أستاذ في المعهد العالي للدراسات الدولية والإقليمية، جنيف)؛ و "قانون المعاهدات" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية)؛ و "السلام والأمن الدوليان" و "أعمال لجنة القانون الدولي" (ح. حسونة، عضو لجنة القانون الدولي، والمراقب الدائم السابق لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (ه. دوفي، أستاذ في جامعة لايدن)؛ و "القانون الجنائي الدولي" و "القانون الدولي الإنساني" (ك. ريوردان، كبير قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشاور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا، ومحاضر في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون)؛ و "مسؤولية الدولة" (ب. بودو - ليفين، أستاذ في جامعة باريس نانتر)؛ و "حركة الأشخاص" (ف. ميسينيو، موظف قانوني، شعبة التدوين، مكتب الشؤون القانونية)؛ و "القانون البيئي الدولي" و "المنظمات الدولية" (ل. بواسون دو شازورن، أستاذة ومديرة، قسم القانون الدولي والمنظمات الدولية، جامعة جنيف)؛ و "قانون البحار" (س. تريفيسانوت، أستاذ مساعد في القانون الدولي، جامعة أوترخت)؛ و "بحوث في القانون الدولي" (كريستيان أهلبورن، موظف قانوني معاون، شعبة التدوين)؛ و "القانون التجاري الدولي" (م. م. ميبينغي، أستاذ في جامعة جنيف)؛ و "قانون الاستثمار الدولي" و "التسوية السلمية للمنازعات الدولية" (س. جيورجيتي، أستاذ في كلية الحقوق بجامعة ريتشموند).

٨ - ونُظمت زيارات دراسية قُدِّم خلالها كبار المسؤولين إحاطات إعلامية للمشاركين، في كل من محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم. كما حظي المشاركون بفرصة حضور جلسات استماع في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

## باء - الدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدتها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي

٩ - توفّر الدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدتها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي تدريباً يتولى تقديمه أكاديميون ومهنيون من ذوي المؤهلات العالية على الصعيد الدولي بشأن مجموعة واسعة من المواضيع الأساسية في مجال القانون الدولي ومواضيع محددة تكون محلّ اهتمام خاص لبلدان منطقة

معيّنة<sup>(٤)</sup>. ونظرا لمحدودية عدد المشاركين الذين يمكن استيعابهم في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، توفّر الدورات الدراسية آلية هامة لتوسيع نطاق فرص التدريب في مجال القانون الدولي للمحامين من البلدان النامية. وتتيح الدورات أيضاً فرصة للمشاركين لكي يركزوا على قضايا القانون الدولي المعاصرة ذات الاهتمام المشترك في المنطقة، وذلك بهدف تعزيز مزيد من التفاهم والتعاون بشأن هذه القضايا.

## ١ - أفريقيا

١٠ - عُقدت الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، من ٦ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠١٧. وتُظمت الدورة باللغة الإنكليزية. وحضر الدورة ما مجموعه ٣٠ مشاركاً (١٥ رجلاً و ١٥ امرأة)، منهم ٢٠ مشاركاً في برنامج الزمالات و ١٠ مشاركين على نفقتهم الخاصة<sup>(٥)</sup>.

١١ - وشملت الحلقات الدراسية المعقودة في إطار الدورة الدراسية الإقليمية (بالترتيب الزمني): "السلام والأمن الدوليان" (د. تلادي، أستاذ في جامعة بريتوريا، وعضو لجنة القانون الدولي)؛ و "مدخل إلى القانون الدولي" (ك. غرينوود، قاضي في محكمة العدل الدولية)؛ و "القانون البيئي الدولي" (ل. بواسون دو شازورن، مديرة قسم القانون الدولي والمنظمات الدولية، جامعة جنيف)؛ و "قانون المعاهدات" و "مسؤولية الدول" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية)؛ و "القانون التجاري الدولي" (م. م. ميينغي، أستاذ في جامعة جنيف)؛ و "أعمال لجنة القانون الدولي" و "الديمقراطية والحكم الرشيد في أفريقيا" (ك. ماينا بيتر، أستاذ في جامعة دار السلام، وعضو لجنة القانون الدولي)، و "قانون الاستثمار الدولي" (ج. دونوهيو، قاضية في محكمة العدل الدولية)؛ و "أهمية القانون الدولي بالنسبة لأفريقيا في القرن الحادي والعشرين" و "محكمة العدل الدولية وأفريقيا" (ع. يوسف، نائب رئيس محكمة العدل الدولية)؛ و "قانون إدارة الموارد الطبيعية" (أ. كيلانجي، أستاذ في جامعة سانت أوغسطين بتنزانيا)؛ و "قانون البحار" (س. مورفي، أستاذ في كلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن، وعضو لجنة القانون الدولي)، و "القانون الدولي الإنساني" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريبوردان، رئيس قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشاور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا، ومحاضر في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (ج. فيلجون، مدير مركز حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة بريتوريا)؛ و "تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية" (ب. دالي، نائب الأمين العام، ومستشار قانوني رئيسي في المحكمة

(٤) منذ عام ٢٠١١، تولت شعبة التدوين تنظيم الدورات الإقليمية في القانون الدولي كإجراء ضروري لتحقيق وفورات من شأنها زيادة عدد الزمالات وتلبية الطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي بشكل أفضل. وفي السابق، كان يُعهد بجميع الترتيبات الإدارية والمالية والعملية، مثل السفر والإقامة، إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، مما كان يتطلب تمويلًا لموظفي المعهد من الفئة الفنية وفترة الخدمات العامة الذين يؤدون تلك الخدمات على مدى فترة ستة أشهر تقريباً لكل دورة دراسية إقليمية.

(٥) ورد ما يزيد على ٢٥٠ طلباً من ٤٣ من الدول الأعضاء. وكان المشاركون من الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومصر، وناميبيا، ونيجيريا. وشمل المشاركون محامين عاملين لصالح مختلف المكاتب الحكومية (بما في ذلك وزارات الخارجية والعدل، فضلاً عن مكاتب المدعين العامين والرؤساء)، والمنظمات الإقليمية (بما في ذلك الاتحاد الأفريقي)، والمؤسسات الأكاديمية.

الدائمة للتحكيم). وحضر المشاركون أيضا جلسة إحاطة في الاتحاد الأفريقي بشأن جوانب التدريب في مجال القانون الدولي للتدريب وبناء القدرات في أفريقيا.

## ٢ - آسيا والمحيط الهادئ

١٢ - من المقرر أن تُعقد الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وستُنظَّم الدورة باللغة الإنكليزية<sup>(٦)</sup>.

١٣ - وحسب المنهج الدراسي المقرر حتى تاريخ هذا التقرير، سوف تنظم الحلقات الدراسية التالية أثناء الدورة الدراسية الإقليمية (بالترتيب الزمني): "مدخل إلى القانون الدولي" (أ. بيلي، أستاذ فخري في جامعة باريس نانتر، وعضو سابق في لجنة القانون الدولي)؛ و "السلام والأمن الدوليان" و "أعمال لجنة القانون الدولي" (د. تلادي، أستاذ في جامعة برينوريا، وعضو لجنة القانون الدولي)؛ و "القانون الدولي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ" (س. تشسترمان، عميد وأستاذ، كلية القانون، جامعة سنغافورة الوطنية)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (يُحدد المحاضر لاحقا)؛ و "القانون الدولي الإنساني" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، كبير قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشاور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا، ومحاضر في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون)؛ و "التسوية السلمية للمنازعات الدولية" (السير م. وود، زميل أقدم في مركز لاوترباخ بجماعة كمبردج، وعضو لجنة القانون الدولي)؛ و "قانون المعاهدات" و "مسؤولية الدول" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات، مكتب الشؤون القانونية)؛ و "القانون البيئي الدولي" (ه. ديساي، أستاذ وعميد، مركز الدراسات القانونية الدولية، جامعة جواهر لال نهرو)؛ و "القانون التجاري الدولي" و "قانون الاستثمار الدولي" (م.م. مينيغي، أستاذ في جامعة جنيف)؛ و "قانون البحار" (ن. أورال، أستاذة في كلية الحقوق، جامعة إسطنبول بلجي، وعضو لجنة القانون الدولي).

## ٣ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤ - عُقدت الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في الفترة من ٢٤ نيسان/أبريل إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧. ونظمت الدورة باللغتين الإسبانية والإنكليزية. وحضر الدورة ما مجموعه ٢٣ مشاركا (٦ رجال و ١٧ امرأة)، منهم ٢٠ مشاركا في برنامج الزمالات و ٣ مشاركين على نفقتهم الخاصة<sup>(٧)</sup>.

(٦) ورد ما مجموعه ١٠٩ من الطلبات من ٣٢ من الدول الأعضاء. وكان المشاركون المختارون من الدول الأعضاء التالية: أفغانستان، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسري لانكا، والصين، وعمان، والفلبين، وفيجي، وقطر، وقيرغيزستان، وملديف، وميانمار، ونيبال، والهند، واليمن. وشمل المشاركون المختارون محامين يعملون في مكاتب حكومية ومؤسسات أكاديمية مختلفة.

(٧) ورد ما مجموعه ١٠٤ طلبات من ٢٣ من الدول الأعضاء. وكان المشاركون من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وشيلي، وغيانا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس. وشمل المشاركون محامين عاملين لصالح مختلف المكاتب الحكومية (بما في ذلك وزارات الخارجية والعدل، فضلا عن مكاتب المدعين العامين والرؤساء)، والمؤسسات الأكاديمية.

١٥ - وتضمنت الحلقات الدراسية للدورة الدراسية الإقليمية (بالترتيب الزمني): "مدخل إلى القانون الدولي" (ج. فينيليس، أستاذ ومدير، مركز كامبريدج للبيئة والطاقة وإدارة الموارد الطبيعية، جامعة كامبريدج)؛ و "القانون الدولي الإنساني" و "القانون الجنائي الدولي" (ك. ريوردان، كبير قضاة المحكمة العسكرية في نيوزيلندا، والمشاور العدلي العام في القوات المسلحة لنيوزيلندا، ومحاضر في جامعة فيكتوريا في ويلينغتون)؛ و "السلام والأمن الدوليان" (د. تلامي، أستاذ في جامعة بريوريا وعضو لجنة القانون الدولي)؛ و "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (م. بنتو، عميد كلية الحقوق، جامعة بوينس آيرس)؛ و "قانون البحار" (ت. تريفيس، أستاذ في جامعة ميلانو وقاض سابق في المحكمة الدولية لقانون البحار)؛ و "قانون ومؤسسات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (ل. يانيز، الموظف المسؤول، أمين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ و "الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (ك. دي ميغيل، رئيس وحدة سياسات التنمية المستدامة، شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ و "القانون البيئي الدولي" (د. بودانسكي، أستاذ في جامعة ولاية أريزونا)؛ و "قانون المعاهدات" و "مسؤولية الدول" (س. فيلاباندو، رئيس قسم المعاهدات، مكتب الشؤون القانونية)؛ و "التشريع في الأمم المتحدة" (د. ستيوارت، موظف قانوني معاون، شعبة التدوين، مكتب الشؤون القانونية)؛ و "القانون التجاري الدولي" (ف. موروزيني، أستاذ في جامعة ريو غراندي دو سول الاتحادية، بورتو أليغري)؛ و "قانون الاستثمار الدولي" و "التسوية السلمية للمنازعات الدولية" (س. جيورجيتي، أستاذ في كلية الحقوق بجامعة ريتشموند).

#### ٤ - تحديد أماكن لعقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي

١٦ - في أعقاب زيادة الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي، سعت شعبة التدوين إلى تحديد أماكن متكررة لعقد الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي من أجل تيسير تنظيم الدورات الدراسية بشكل منتظم في كل من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيتيح تحديد هذه الأماكن تعزيز الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف وزيادة اليقين فيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية دون استبعاد إمكانية عقد هذه الدورات في مكان آخر.

١٧ - ونُظِّمَت الدورة الدراسية في مجال القانون الدولي لأفريقيا بنجاح في إثيوبيا سنويا منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساهمات عينية كبيرة، بما في ذلك مكان التدريب والمكاتب لموظفي الأمم المتحدة والمحاضرين والمرافق الطعام والمعدات والدعم الإداري والتشغيلي.

١٨ - ونُظِّمَت دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ بنجاح في تايلند في الأعوام ١٩٨٦ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة في تنظيم الدورة الدراسية الإقليمية، التي ستجرى لأول مرة في مقر اللجنة في بانكوك في أواخر ٢٠١٧. وستقدم اللجنة مساهمات عينية كبيرة، بما في ذلك مكان التدريب والمكاتب لموظفي الأمم المتحدة والمحاضرين والمرافق الطعام والمعدات والدعم الإداري والتشغيلي.

١٩ - وفي عام ٢٠١٧، نُظِّمَت الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو.

وقدمت اللجنة مساهمات عينية كبيرة، بما في ذلك مكان التدريب والمكاتب لموظفي الأمم المتحدة والمحاضرين والمرافق الطعام والمعدات والدعم الإداري والتشغيلي.

## جيم - مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٢٠ - تنطوي الدورات التدريبية التقليدية على مزايا فريدة من حيث تشجيع المناقشة والتفاعل والتعاون بين المشاركين على نحو متعمق. واستجابة للطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي الذي تعددت تلبّيته عن طريق الدورات التدريبية التقليدية فقط، أنشأت شعبة التدوين مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي في عام ٢٠٠٨. وتتيح المكتبة للأمم المتحدة القدرة على توفير تدريب عالي الجودة بتكلفة منخفضة نسبيا لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم عن طريق شبكة الإنترنت.

٢١ - والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي هي مركز افتراضي للتدريب والبحث يشارك فيه أكثر من ٤٠٠ من كبار أساتذة القانون الدولي والقضاة والمهنيين من مختلف البلدان والنظم القانونية الذين يساهمون في ركائز الثلاث، وهي: سلسلة المحاضرات، والمحفوظات التاريخية، ومكتبة البحوث. وتضمّ سلسلة المحاضرات نحو ٥٠٠ محاضرة مقترنة بقوائم للمواد ذات الصلة المربوطة بوثائق مرجعية متاحة على الإنترنت. وتتضمن السلسلة محاضرات فردية حول مجموعة واسعة من مواضيع محددة للقانون الدولي، وعدة سلسلات من المحاضرات عن مواضيع أساسية للقانون الدولي. وتهدف هذه السلسلة من المحاضرات والمواد القانونية ذات الصلة إلى توفير موارد تعليمية أشمل للمؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سُجلت ٥٤ محاضرة لسلسلة المحاضرات. وبغية التشجيع على كفاءة تمثيل جغرافي ولغوي أوسع نطاقا فيما يتعلق بالمحاضرات المسجلة ومن أجل تسجيل المحاضرين الذين لا يستطيعون السفر إلى نيويورك، تنظم شعبة التدوين دورات تسجيل خارجية في مختلف المواقع. ومن بين المحاضرات التي تم إلقاؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل ٢٣ محاضرة خارجيا<sup>(٨)</sup>. وتتضمن المحفوظات التاريخية مذكرات تمهيدية كتبها جهايزة القانون، فضلا عن تاريخ المراحل الإجرائية والوثائق و مواد المحفوظات السمعية البصرية ذات الصلة التي أعدتها الشعبة عن قرابة ١٠٠ صك قانوني<sup>(٩)</sup>. وخلال الفترة المذكورة، قامت الشعبة بإضافة ترجمات عدة لمذكرات تمهيدية وإجرائية لها قيمتها التاريخية وحددت صكوكا جديدة لإدراجها ضمن المحفوظات. وتوفر مكتبة البحوث مكتبة شبكية واسعة تشتمل على المعاهدات والاجتهادات القضائية والمنشورات والوثائق والكتابات العلمية والمواد التدريبية، بما في ذلك آخر إضافة إلى المكتبة، ألا وهي "دليل القانون الدولي: مجموعة من الصكوك"، الذي يتألف من أربعة مجلدات نشرتها الشعبة.

٢٢ - ومنذ إنشاء المكتبة السمعية البصرية في عام ٢٠٠٨، تصفح موقع المكتبة أكثر من ١,٥ مليون مستعمل في ١٩٣ من الدول الأعضاء وغير الأعضاء. ولئن كانت المكتبة السمعية البصرية قد أنشئت

(٨) تم تسجيل المحاضرات البالغ عددها ٢٣ في الدورة السابعة والسبعين لمؤتمر رابطة القانون الدولي المعقودة في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وفي جامعة سنغافورة الوطنية، وجامعة بروكسيل الحرة، وكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن. وتم توفير مرافق التسجيل مجانا من جانب المؤسسات الأنفة الذكر.

(٩) تم توفير المواد القانونية للمحفوظات التاريخية وسلسلات المحاضرات بجميع اللغات الرسمية للمنظمة.

في المقام الأول لخدمة المحامين في البلدان النامية<sup>(١٠)</sup>، فإنها لا تزال تخدم في المقام الأول محامين من البلدان المتقدمة النمو. وترجع محدودية عدد المستعملين في البلدان النامية إلى عدم الوعي بهذا المورد وإلى الفجوة التكنولوجية من حيث الإمكانية المحدودة للوصول إلى الحواسيب والكهرباء وإلى شبكة إنترنت موثوقة وعالية السرعة. وبغية تحسين الوصول إلى المحاضرات المتاحة في سلسلة المحاضرات للمستعملين في البلدان النامية التي لا تتوفر فيها شبكة إنترنت موثوقة عالية السرعة، باشرت شعبة التدوين بمشروع النشرة الصوتية، الذي يوفر المحاضرات كملفات صوتية يمكن بثها أو تنزيلها. وتهدف شعبة التدوين إلى إتاحة جميع المحاضرات في سلسلة المحاضرات في شكل نشرات صوتية بحلول نهاية ٢٠١٨.

## دال - المواد التدريبية في مجال القانون الدولي

٢٣ - تتولى شعبة التدوين، بالتشاور مع المحاضرين، بحث وجمع المواد القانونية اللازمة لدوراتها التدريبية في مجال القانون الدولي وإعدادها بشكل مطبوع<sup>(١١)</sup>. وعلاوة على ذلك، تُقدّم الشعبة أقرصاً مدمجة للقرء فقط (CD-ROMs) ومخازن ذاكرة محمولة USB تتضمن المواد التدريبية والمنشورات القانونية للشعبة وكذلك مواد أخرى في مجال القانون الدولي، لتيسير إجراء البحوث إلكترونياً للمشاركين من البلدان النامية الذين لديهم اتصال محدود بشبكة الإنترنت<sup>(١٢)</sup>. وتتاح مواد التدريب أيضاً على المواقع الشبكية للدورات التدريبية المعنية وعلى الموقع الشبكي لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي.

٢٤ - وعلى النحو الوارد في الفقرة ٢١، انتهت شعبة التدوين، في عام ٢٠١٧، من إعداد النسخة الإنكليزية من منشورها المعنون "دليل القانون الدولي: مجموعة من الصكوك". وبالإضافة إلى استخدام الدليل من قبل الشعبة باعتباره مادة دراسية لدوراتها التدريبية في إطار برنامج المساعدة، يُتوخى توزيع الدليل على المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية من أجل تعزيز تدريس القانون الدولي ونشره حول العالم. وهو متاح مجاناً على الموقع الشبكي لبرنامج المساعدة ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي<sup>(١٣)</sup>، ويمكن إعادة نسخه للأغراض الأكاديمية من أجل تعزيز تدريس القانون الدولي ونشره. ويُتوخى استخدام الدليل كمرجع عام. ويتألف الدليل من أربعة مجلدات، على النحو التالي: يتضمن المجلد الأول ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وكذلك الصكوك المتعلقة بقانون المعاهدات، ومواضيع القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والمسؤولية الدولية، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، والسلم والأمن الدوليين، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن حركة الأشخاص وقانون الهجرة الدولية؛ ويتضمن المجلد الثاني الصكوك المتعلقة بقانون النزاعات المسلحة والقانون الجنائي الدولي، فضلاً عن نزع السلاح وعدم الانتشار؛ ويتضمن المجلد الثالث الصكوك

(١٠) تصفح موقع المكتبة السمعية البصرية نحو ١٠١ ٠٠٠ من المستعملين في أفريقيا، و ٣١٧ ٠٠٠ من المستعملين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و ٧٧ ٠٠٠ من المستعملين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(١١) في عام ٢٠١٧، أعدت شعبة التدوين مواد تدريبية لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدتها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتود أن تعرب عن تقديرها للجمعية الأمريكية للقانون الدولي ومطبعة جامعة أوكسفورد، و "هارت" للنشر و "بريل" على استخدام الكتابات العلمية لأغراض أكاديمية، كجزء من المواد التدريبية المتاحة للمشاركين في الدورات التدريبية.

(١٢) يتعين على شعبة التدوين الآن شراء منشوراتها القانونية ومنشورات الأمم المتحدة الأساسية الأخرى، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لاستخدامها في الدورات التدريبية.

(١٣) متاح على الرابطين <http://legal.un.org/avl/handbook.html> و <http://legal.un.org/poa/publications.html>

المتصلة بقانون البحار والقانون البيئي الدولي والمجاري المائية الدولية؛ ويتضمن المجلد الرابع الصكوك المتعلقة بقانون العمل الدولي، وقانون العلاقات الثقافية، وكذلك قانون التجارة والاستثمار الدوليين. وواصلت شعبة التدوين أيضا جهودها من أجل إعداد الدليل باللغة الفرنسية، وهي بصدد استكشاف إمكانية التعاون مع المؤسسات الأكاديمية من أجل إعداد الدليل باللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة. وسوف يتوقف إعداد الدليل بجميع اللغات الرسمية على توافر الأموال لهذا الغرض.

## هاء - النشر المكتبي

٢٥ - في عام ٢٠٠٣، بدأت شعبة التدوين استخدام تقنية النشر المكتبي، على أساس طوعي ورهنا بتوافر الموارد، للتعجيل بإصدار بعض منشوراتها القانونية، وإتاحتها للأوساط القانونية الدولية في الموعد المقرر لها. وبحلول عام ٢٠١٣، نجحت الشعبة في تدارك التأخر الحاصل في الإصدار لمدة وصلت إلى خمس سنوات بالنسبة لعدد من منشوراتها<sup>(١٤)</sup>. وفي عام ٢٠١٤، توقفت عن استخدام تقنية النشر المكتبي بسبب عدم وجود الموارد اللازمة لذلك (من حيث التمويل والموظفين اللازمين) عقب إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة في ذلك العام. ونتيجة لذلك، لم تصدر أي من المنشورات الواردة في الفقرة ٤١ من الوثيقة A/68/521 خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦. وأعربت الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٧١ عن تقديرها مرة أخرى لمبادرة النشر المكتبي التي اتخذتها الشعبة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣، والتي عززت كثيراً من إصدار منشوراتها القانونية في حينها، وأسفرت لعدم نشر أي من المنشورات المشار إليها في تقرير الأمين العام منذ عام ٢٠١٤، وأوصت بتوفير الموارد اللازمة لاستئناف تلك المبادرة الناجحة<sup>(١٥)</sup>. وفي عام ٢٠١٧، اضطلعت الشعبة بمشروع تجريبي يهدف إلى استئناف أنشطة النشر المكتبي، نتج عنه نشر أعمال لجنة القانون الدولي (الطبعة التاسعة) والحوالية القانونية للأمم المتحدة (٢٠١٣). وأحرز أيضا تقدم كبير في نشر المجلد المقبل من "مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي" (المجلد ٣١) و المجلد المقبل من "موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية" (٢٠١٣-٢٠١٧). وستواصل الشعبة استكشاف سبل مواصلة هذه الجهود في فترة السنتين القادمة، رهنا بتوافر الموارد.

٢٦ - وانتهت شعبة التدوين أيضا من إعداد المجلدات الأربع الآتية الذكر لدليل القانون الدولي باللغة الإنكليزية، باستخدام النشر المكتبي الممول استثنائيا عن طريق التبرعات. وستحتاج الشعبة إلى تبرعات إضافية للانتهاء من إعداد الدليل بجميع اللغات الرسمية للمنظمة.

(١٤) تم تدارك التأخر الحاصل في إصدار المنشورات التالية: الحولية القانونية للأمم المتحدة؛ وسلسلة الأمم المتحدة التشريعية؛ وموجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية؛ ومجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي؛ وأعمال لجنة القانون الدولي (المجلدان ١ و ٢).

(١٥) انظر أيضا قرارات الجمعية العامة ١١٣/٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ٢٥/٦٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ٩٧/٦٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٩١/٦٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١١٠/٦٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ١١٧/٦٩ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ١١٦/٧٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

## واو - النشر

٢٧ - يهدف نشر المنشورات والمعلومات القانونية عن طريق الإنترنت، وعن طريق وسائط الإعلام الإلكترونية الأخرى، إلى توفير موارد مكتملة للعدد المحدود من النسخ المطبوعة، دون المساس بالقيمة الفريدة للمواد المطبوعة للبحوث والتعليم في مجال القانون، وخاصة للمحامين في البلدان النامية الذي لديهم اتصال محدود بالإنترنت. وتُوفر هذه المواد مجاناً على الإنترنت لتعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (انظر المرفق).

## زاي - زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار

٢٨ - في تموز/يوليه ٢٠١٧، أكملت ماريا إمبيلندا جيداهلين بيا بينوسا من الفلبين بنجاح زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار لعام ٢٠١٧. وفي الوقت الراهن، لا يوجد أموال كافية مخصصة لمنح هذه الزمالة في عام ٢٠١٨. ونظراً لعدم كفاية الأموال، أذنت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٧١ للأمين العام، على أساس استثنائي، بمنح زمالة معدلة في عام ٢٠١٧ باستخدام التمويل المتاح لتنسيب زميل في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. وتُمنح الزمالة لمدة خمسة أشهر، دون التنسيب المعتاد في مؤسسة للتعليم العالي. ولا يزال منح الزمالة لعام ٢٠١٨ قيد النظر من جانب الدول الأعضاء. وتتوقف التكلفة النهائية لكل زمالة على عدة عوامل شديدة التغير، من بينها ما يلي: معدلات المنح المعمول بها في مدن المؤسسات المضيفة، وأسعار صرف العملات، وأسعار السفر بالطائرة، ومدة الزمالات. وتؤدي تلك العوامل إلى تفاوتات في تكاليف الزمالات من سنة إلى أخرى، قد تتراوح بين حوالي ٤٥ ٠٠٠ دولار و ٦٠ ٠٠٠ دولار، دون احتساب تكاليف دعم البرامج البالغة نسبتها ١٣ في المائة والاحتياطي التشغيلي البالغة نسبته ١٥ في المائة (للاطلاع على رصيد الأموال المتاحة للزمالة، انظر الفقرة ٣٠)<sup>(١٦)</sup>.

## ثالثاً - المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بتنفيذ برنامج المساعدة لفترة السنتين

٢٠١٨-٢٠١٩

٢٩ - في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، تعتزم شعبة التدوين الاضطلاع بأنشطتها في إطار برنامج المساعدة وفقاً للمبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (انظر الفرع الثالث من الوثيقة A/71/432) التي وافقت عليها الجمعية في قرارها ١٣٩/٧١.

(١٦) انخفضت المساعدة الإدارية التي كانت شعبة التدوين تقدمها بدايةً في الثمانينات وأوائل التسعينات تدريجياً بعد إنشاء مؤسسة دائمة داخل مكتب الشؤون القانونية، في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، عُهد إليها بالمسائل المتصلة بقانون البحار، بما في ذلك بناء القدرات التقنية، لتفادي الازدواجية في العمل وكفالة الإدارة السليمة للزمالة. وفي السنوات الأخيرة، جرت إدارة الزمالة فقط من جانب شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في إطار تقديمها المساعدة التقنية لبناء القدرات فيما يتعلق بقانون البحار. وستقدّم معلومات إضافية عن زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في التقرير السنوي للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، الذي سينظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار".

٣٠ - وفي ما يتعلق بزمانة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية، فإن رصيد الأموال المتاح حالياً للإنفاق، مع مراعاة تكاليف دعم البرامج، يُقدَّر بنحو ٣٨ ٠٠٠ دولار، وهو قد لا يكفي لمنح زمالة بالشروط الاعتيادية لعام ٢٠١٨ ما لم ترد تبرعات إضافية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

## رابعا - الآثار الإدارية والمالية لبرنامج المساعدة

### ألف - خلال عام ٢٠١٧

٣١ - أذنت الجمعية العامة للأمم العام، في قرارها ١٣٩/٧١، للأمم العام بأن يضطلع في عام ٢٠١٧، ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأن يواصل تطوير مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي ستموّل من اعتمادات من الميزانية العادية، وكذلك من التبرعات، عند الاقتضاء.

٣٢ - وفي ما يخص التمويل المقدم لبرنامج المساعدة، أُدرج ما مجموعه ٢ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، ضمن البرنامج الفرعي ٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، من أجل برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على التوالي، ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي.

٣٣ - وكوّرت الجمعية العامة طلبها إلى الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات المهتمة والأفراد المهتمين بالأمر تقديم تبرعات بهدف تمويل برنامج المساعدة أو المعاونة بغير ذلك من الوسائل على تنفيذ والتوسع فيه إن أمكن. وبناء عليه، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ١ آذار/مارس ٢٠١٧ لتوجيه عنايتها إلى القرار ١٣٩/٧١.

٣٤ - ومنذ التقرير السابق، وردت تبرعات للأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة على النحو التالي: (أ) من بنما (١ ٥٠٠ دولار) وقطر (٣ ٠٠٠ دولار)؛ (ب) لمكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي من الصين (٢٠ ٠٠٠ دولار)، وتشيكيا (١ ٩٢٣ دولار)، وأيرلندا (٥ ٠٠٠ دولار)، وإيطاليا (٥ ٨٠٠ دولار)، وسويسرا (١٩ ٩٧٥ دولار)؛ (ج) لدورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في القانون الدولي لأفريقيا من الصين (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ (د) لدورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ من الصين (١٠ ٠٠٠ دولار)؛ (هـ) ولبرنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال القانون الدولي من أيرلندا (٥ ٠٠٠ دولار)؛ (و) والدليل القانون الدولي من النرويج (١٧ ١٨٠ دولار).

٣٥ - وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وقّرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قاعة لعقد الحلقات الدراسية، ومكاتب، ومعدات، ومساعدة إدارية فضلا عن وسائل النقل من أجل المحاضرين والمشاركين وموظفي شعبة التدوين.

٣٦ - وفيما يتعلق بالدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدمت حكومة شيلي الأطعمة والمشروبات لحفل الافتتاح، واستضافت حفلاً ختامياً في وزارة الشؤون الخارجية، ونظمت زيارة ثقافية. وقدمت اللجنة غرماً دراسية ومكاتب ومعدات ومساعدة إدارية وتنفيذية.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أُتيحَت مجاناً للمشاركين في مختلف الدورات التدريبية منشورات (إلكترونية و/أو مطبوعة) قدّمتها الجهات التالية: إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجامعة برينوريا، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. وأذنت هيئات ودور نشر ومجلات قانونية مختلفة بإدراج مقالات علمية مجاناً في المواد الدراسية المقدمة للمشاركين في الدورات التدريبية (انظر الفقرة ٢٣).

زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار

٣٨ - منذ التقرير السابق، وردت تبرعات لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار من الدول التالية: موناكو (١٦ ٢٩٠ دولاراً) وسري لانكا (١٠ ٠٠٠ دولاراً).

## باء - خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٣٩ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٩/٧١، اقترح رصد ما مجموعه ٦٠٠ ٢٥٩ ٢ دولار من الموارد في إطار الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، البرنامج الفرعي ٣، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الدراسية الإقليمية التي تنظمها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن أجل استمرار مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها.

### ١ - برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والدورات الدراسية الإقليمية التي تنظمها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي

٤٠ - ستغطي الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة تكاليف برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، والدورات الدراسية الإقليمية التي ستنظمها الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ولأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٣٩/٧١. وستغطي هذه الموارد تكلفة الزمالات (السفر، والإقامة، والتأمين الصحي، والمواد الدراسية، ومنحة لنفقات المعيشة) من أجل ٢٠ محامياً على الأقل من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة لحضور كل من الدورات التدريبية. وسيحصل أي مشاركين إضافيين على الزمالات على أساس التبرعات المقدمة، أو سيتم قبولهم على أساس التمويل الذاتي.

### ٢ - مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي

٤١ - تعكس الموارد المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة التحويل المقترح لوظيفتين (وظيفة لموظف قانوني برتبة ف-٣)، ووظيفة لمساعد تنقيح شرائط الفيديو (وظيفة من فئة الخدمات العامة) (الرتب

- (الأخرى)) كانتا تمولان سابقا من المساعدة المؤقتة العامة وهما ضروريتان لكفالة استمرار سلسلة محاضرات مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
- ٤٢ - وستستخدم الميزانية البرنامجية أيضا لتغطية سفر الموظفين لإجراء تسجيلات خارج الموقع لمحاضرات عديدة في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتجرى هذه التسجيلات لتعزيز توسيع نطاق التمثيل الجغرافي واللغوي للمحاضرات المسجلة، وللتسجيل للمحاضرين الذين لا يستطيعون السفر إلى نيويورك.
- ٤٣ - بالإضافة إلى ذلك، ستستخدم الموارد المقترحة للحصول على اللوازم والمواد الفنية اللازمة، ورقمنة بعض التسجيلات التاريخية الصوتية والشرائط الفيلمية المسجلة.
- ٤٤ - وستستخدم موارد خارجة عن الميزانية لتعزيز إمكانية الوصول إلى المكتبة السمعية البصرية في البلدان النامية ولتطوير المحفوظات التاريخية للمكتبة السمعية البصرية (بما يشمل الموظفين ورقمنة مواد سمعية بصرية إضافية).
- ٤٥ - وسيواصل الأمين العام، إذا ما قرّرت الجمعية العامة ذلك، طلب تبرعات ومساهمات عينية من أجل برنامج المساعدة، ولا سيما لتغطية تكاليف زمالات إضافية للدورات الدراسية الإقليمية للأمم المتحدة في مجال القانون الدولي، وإعداد الدليل بلغات إضافية، واستمرار مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها.

## خامسا - اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

### ألف - العضوية

- ٤٦ - عيّنت الجمعية العامة في قرارها ١١٦/٧٠ الدول الأعضاء الـ ٢٥ التالية لتكون أعضاء في اللجنة الاستشارية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسودان، وشيلي، وغانا، وفرنسا، وقبرص، وكندا، وكينيا، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

### باء - نظر اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام في دورتها الثانية والخمسين

- ٤٧ - عُقدت الدورة الثانية والخمسون للجنة الاستشارية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ برئاسة الممثلة الدائمة لغانا لدى الأمم المتحدة، مارثا آما أكيا بوبي.
- ٤٨ - وتولى مدير شعبة التدوين، هو ليوبلين، مهام أمين اللجنة الاستشارية بالنيابة.
- ٤٩ - وكانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاستشارية موجودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، وألمانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، والبرتغال، وتشيكيا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسودان، وغانا، وفرنسا، وقبرص، وكندا، ولبنان، وماليزيا، والمكسيك، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية. وحضرت تايلند وهولندا والاجتماع، كمراقبين، بصفتها البلدين المضيفين لبرنامج

الزمالات في مجال القانون الدولي والدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ، على التوالي.

٥٠ - وأدلى أمين اللجنة الاستشارية بالوكالة ببيان استكمل فيه المعلومات الواردة في مشروع التقرير، ووجه الانتباه إلى الجهود المتواصلة من أجل تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة. وشدد على أن شعبة التدوين، نتيجة التمويل المقدم إلى البرنامج في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، تمكنت من تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي في المناطق الثلاث (أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ) في كل سنة من فترة السنتين. وعلاوة على ذلك، تمكنت الشعبة من تحقيق زيادة كبيرة في محتوى مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي زارها عدد كبير من المستعملين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، وجه الأمين بالنيابة الاهتمام إلى نشر النسخة الإنكليزية من دليل القانون الدولي والتقدم المحرز في إعداد النسخة الفرنسية، وستستخدم النسختان في الدورات التدريبية في إطار البرنامج وتوزيعهما على المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب الحكومية في البلدان النامية. كما أبلغ الأعضاء بالعمل الجاري من أجل البث الرقمي لجميع المحاضرات المتاحة في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي بهدف جعلها أيسر منالاً في مناطق العالم حيث تكون شبكة الإنترنت العالية السرعة غير متاحة أو غير موثوقة. وسيتم الانتهاء من هذه الجهود بنهاية عام ٢٠١٨.

٥١ - وأشادت اللجنة الاستشارية بشعبة التدوين على الجهود التي تبذلها من أجل تنفيذ ومواصلة تعزيز الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة، وأعربت عن تقديرها لإعداد دليل القانون الدولي. وفي هذا الصدد، لوحظ أن إعداد هذا المنشور يعتمد على تقديم التبرعات.

## المواقع الشبكية التي تتعهد بها شعبة التدوين

الموقع الشبكي	معرفة الموارد المحدد
<a href="http://www.un.org/law/programmeofassistance">www.un.org/law/programmeofassistance</a>	برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
<a href="http://www.un.org/law/ilfp">www.un.org/law/ilfp</a>	برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي
<a href="http://www.un.org/law/rcil">www.un.org/law/rcil</a>	دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
<a href="http://legal.un.org/poa/seminar.html">http://legal.un.org/poa/seminar.html</a>	حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن القانون الدولي للدول العربية
<a href="http://www.un.org/law/avl">www.un.org/law/avl</a>	مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي
<a href="http://legal.un.org/cod/publications.shtml">http://legal.un.org/cod/publications.shtml</a>	بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمنشورات القانونية
<a href="http://legal.un.org/repertory">http://legal.un.org/repertory</a>	مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة
<a href="http://legal.un.org/unjuridicalyearbook">http://legal.un.org/unjuridicalyearbook</a>	الحولية القانونية للأمم المتحدة
<a href="http://legal.un.org/icjsummaries">http://legal.un.org/icjsummaries</a>	موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية
<a href="http://legal.un.org/PCIJsummaries">http://legal.un.org/PCIJsummaries</a>	موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية الدائمة
<a href="http://legal.un.org/riaa">http://legal.un.org/riaa</a>	مجموعة الأمم المتحدة لقرارات التحكيم الدولي
<a href="http://legal.un.org/legislative">http://legal.un.org/legislative</a>	سلسلة الأمم المتحدة التشريعية
<a href="http://legal.un.org/cod">http://legal.un.org/cod</a>	تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي
<a href="http://www.un.org/en/ga/sixth">www.un.org/en/ga/sixth</a>	اللجنة السادسة للجمعية العامة
<a href="http://legal.un.org/ilc">http://legal.un.org/ilc</a>	لجنة القانون الدولي
<a href="http://legal.un.org/diplomaticconferences">http://legal.un.org/diplomaticconferences</a>	المؤتمرات الدبلوماسية (الوثائق الرسمية لوقائع الجلسات)
<a href="http://www.un.org/law/icc">www.un.org/law/icc</a>	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
<a href="http://legal.un.org/committees/charter">http://legal.un.org/committees/charter</a>	اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة
<a href="http://legal.un.org/committees/criminal_accountability">http://legal.un.org/committees/criminal_accountability</a>	اللجنة المختصة للمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات
<a href="http://legal.un.org/committees/admin_of_justice">http://legal.un.org/committees/admin_of_justice</a>	اللجنة المختصة المعنية بإقامة العدل في الأمم المتحدة
<a href="http://legal.un.org/committees/terrorism">http://legal.un.org/committees/terrorism</a>	اللجنة المختصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
<a href="http://legal.un.org/committees/immunities">http://legal.un.org/committees/immunities</a>	اللجنة المختصة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية
<a href="http://legal.un.org/committees/cloning">http://legal.un.org/committees/cloning</a>	اللجنة المختصة المعنية بالاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر
<a href="http://legal.un.org/committees/safety_convention">http://legal.un.org/committees/safety_convention</a>	اللجنة المختصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها